دور الحوافز الضريبية فى جذب الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية
دراسة تطبيقية على وزارة الإنتاج الحربي

وجيه محمد البدوي عشري[١]– أمجد حسن عبد الرحمن[٢]– محمد أحمد محمد نصار[٣]
١) طالب بكلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) وزارة الإنتاج الحربي

المستخلص

هدفت الدراسة إلي تحديد دور الحوافز الضريبية فى جذب الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية من خلال التعرف على أشكال هذه الحوافز وتأثيرها فى جذب الإستثمارات وتوجيهها بالشكل الذى يتفق مع السياسة الإقتصادية والمالية للدولة، وتناولت الدراسة تقديم الخبرات السابقة التي إجتهد عن طريقها الباحثون في بلورة مفاهيم الحوافز الضريبية، وتحديد عوامل نجاحها لجذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية والتي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومحاولة الوصول إلي مقترحات لتمكين القيادات بوزارة الانتاج الحربى على تشجيع وجذب المزيد من الإستثمارات، تم خلال الدراسة إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله توصيف المتغيرات وتقرير ما يحدث بالفعل وتوصيفه بشكل دقيق لتحقيق أهداف الدراسة وبما يشتمل من دراسات نظرية مكتبية تضمن تناول موضوع الدراسة وتحقق الغرض الرئيسي منها إلى جانب المنهج التحليلي. وقد اعتمد عليه الباحثون في اثبات صحة الفروض، حيث استند الباحثون الى المعلومات المتاحة بالفعل عن المتغيرات وتحليلها لأغراض الوصول الى احكام محدده تتعلق بتقييم متغيرات الدراسة، وكانت قائمة الإستقصاء هي وسيلة جمع البيانات، وقد تم إستخدام برنامج (SPSS v.26) لاختبار فروض البحث بالإضافة إلى (AMOS v.26) لتحليل بيانات الدراسة. تم إجراء البحث الميدانى باختيار عينة من مجتمع الدراسة (محاسبين وأخصائي حسابات ومراجعة وأخصائي تخطيط ورؤساء أقسام ومديرى عموم ورؤساء إدارات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مركزية) من العاملون بوزارة الإنتاج الحربي باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث قام الباحثون بتوزيع (٥٠٠) استقصاء على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (٤٠٣) استقصاء بنسبة استرداد (٨٠,٦%) وهى نسبة جيدة للتحليل الإحصائي.

وكانت أهم نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات، كما تبين وجود تأثير ذو دلالة معنوية لجذب الإستثمارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت أهم توصيات الدراسة هى ضرورة زيادة منح الحوافز الضريبية للمشروعات الإستثمارية المحلية والأجنبية لتحفيز التوسع في المشروعات الإستثمارية، وضرورة إصدار التشريعات الحديثة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة والطاقة النظيفة المتجددة فى خفض التلوث البيئى ما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، الإعفاء الضريبي، الإستثمارات، التنمية المستدامة، أهداف التنمية.

مقدمة

يسعى النظام الضريبي المصرى إلى مواجهة رياح التغيير التى تسود عالمنا الآن فقام بتقديم العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية التى يمكن أن تؤدى إلى تنمية المدخرات وتشجيع الإستثمارات وجذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية وجلب الخبرات الفنية الأجنبية، وفى توجيه عوامل الإنتاج وحماية المشروعات الإقتصادية والنهوض بها إلى جانب توجيه التعمير إلى أماكن عمرانية جديدة، وتعمل على إعادة التوزيع السكاني وتشجيع السياحة والقضاء على البطالة وهو ما يؤدى بدوره إلى تحقيق كفاءة أكبر فى استخدام الموارد وبالتالي زيادة فرص تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة (عمرو يوسف، ٢٠١٧).

وتؤدى الحوافز الضريبية دوراً هاماً فى جذب وتحسين مناخ الإستثمارات داخل الدولة حيث تقدم عدداً من المزايا التى تعمل على تشجيع المشروعات والإستثمارات فى مجالات مرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً للدولة (صلاح زين، ٢٠١٥)، وتعتمد دول العالم المتقدمة أو

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

النامية على الحوافز الضريبية كأسلوب لجذب الإستثمارات لما لها من تأثير هام على زيادة الإيرادات الضريبية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة للاستثمارات فقد تنوعت النظريات والدراسات حول تناول ما للحوافز الضريبية من دور فعال فى مجال التنمية وجذب الإستثمارات بالإضافة الى دعم موازنات وموارد الدول وغير ذلك من الأهداف (صفوت عبد السلام، ٢٠٠٢).

وتكمن أهمية الإستثمارت فى زيادة الإنتاج أوالإنتاجية مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وتوفير خدمات للمواطنين والمستثمرين، وتقليل معدل البطالة وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة، فالحوافز الضريبية تلعب دوراً هاماً فى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة حيث أصبحت التنمية الإقتصادية والتى تعد أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ليست مجرد رفاهيه للدول بل أصبحت ضرورة لمواكبة ركب التطور والتغيير نحو مستقبل أفضل للكرة الأرضية.

أما الحديث عن التنمية الإقتصادية بإعتبارها أحد أدوات وجوانب التنمية المستدامة بإعتبار الأخيرة من أهم مستحدثات العصر، حيث لاقت التنمية الاقتصادية واستدامتها إهتماماً بالغاً من جانب الباحثون فى محاولة منهم للتخلي عن المفاهيم السابقة عن التنمية، للولوج إلى مفهوم أوسع وأشمل ليعطي بعد ذلك مفهوماً ذات بعداً تنموياً شاملاً ليلقى بظلالة وأبعاده فى عدة أركان وركائز مختلفة لتشمل البعد الإقتصادي ومراعاة البعد الإجتماعي وكذلك تجنب الأثار البيئية غير الملائمة للتنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

قام الباحثون بتحليل مجموعة من الدراسات السابقة مثل دراسة يحيى حسين (٢٠٢٢)، جيهان (٢٠٢١)، دراسة جرجس (٢٠٢١)، دراسة رجب (٢٠٢٠)، دراسة أسماء (٢٠١٧)،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

والتى إنتهت إلي أن هناك قصوراً فى تقديم الحوافز الضريبية للمستثمرين المحليين من حيث وجود ارتفاع فى العبء المالى للمستثمرين، وإلى إعطاء أهمية خاصة للاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وذلك لتنشيط ورفع كفاءة الأداء لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة، وأن المشروعات الإستثمارية يجب أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث إنها ليست كلها اقتصادية بل قد تتضمن أهدافًا اجتماعية وسياسية، وأنها تسعى أساسًا إلى الربح مثل جميع المشروعات الخاصة، وأحد أهم الوسائل والأدوات التي يمكن للدولة أن تستخدمها في توجيه المشروعات الإستثمارية هي الحوافز الضريبية، وجمهورية مصر العربية تعمل بجد على تعديل تشريعاتها الضريبية والاستثمارية وذلك لتوفير أكبر قدر من التيسيرات والضمانات والحوافز من أجل جذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادى والإجتماعى والبيئى.

وعليه فإن مشكلة البحث تتمثل في التعرف على دور الحوافز الضريبية، وأهميتها فى جذب الإستثمارات، وأثرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية.

أسئلة البحث

١. إلي أي مدي تساهم الحوافز الضريبية فى جذب الاستثمارات؟
٢. هل يوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

الأهمية الأكاديمية: تتجسد أهمية البحث أكاديمياً في تناوله لموضوع يعد الأكثر إحتياجاً في بيئة المشروعات الإستثمارية فى ظل توافر مجموعة من الحوافز الضريبية ما يشجع على

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جذب الاستثمارات فى إطار مفاهيمي متكامل ومحاولة الإستفادة من التراكم المعرفي النظري على النحو الذي يمكن من تأكيد العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات الرئيسية وعواملها الفرعية.

الأهمية الميدانية: تقديم إطار عملي منهجي يمكن إن تستفيد منه الوزارة محل الدراسة في تخطيطها للعلاقة ما بين الحوافز الضريبية وجذب الاستثمارات، لمحاولة الوصول إلي نتائج إيجابية تُشكل إنعكاساً مهماً على زيادة الحصيلة الضريبية وتنمية المشروعات وزيادة الاستثمارات ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فى العناصر التالية :

١. تقييم الخبرات السابقة التي إجتهد عن طريقها الباحثون في بلورة مفاهيم الحوافز الضريبية والاستثمارات والتنمية المستدامة وصولاً إلي تقديم منظور نظري للمفاهيم المعاصرة.
٢. توفير إطار فكرى حول الحوافز الضريبية التى تساهم في جذب الإستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣. تحديد مقترح لتمكين القيادات بوزارة الانتاج الحربى على تشجيع وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود البحث

الحدود الزمنية: ٢٠٢١ : ٢٠٢٢

الحدود المكانية: وزارة الانتاج الحربى بمحافظة القاهرة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

دراسات سابقة

دراسات خاصة بالحوافز الضريبية:

القيسي (٢٠١٥): "دور الإعفاء الضريبي فى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وامكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي". هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإعفاء الضريبي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الإستثمار المحلي بما يعزز فرص التنمية الاقتصادية.

وكان من أهم نتائج الدراسة: أن الإعفاءات الضريبية ستؤثر إيجابا على موارد الدولة نتيجة لعدم تلقيها لتلك الموارد الضريبية. تسهم في تمويل جوانب مهمة من الإنفاق الحكومي، وتوصلت الدراسة إلى إعطاء أهمية خاصة للاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على المعرفة والتقنية العالية لتنشيط ورفع كفاءة أداء الكوادر العراقية لمسايرة التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة.

أسماء مصطفى (٢٠١٧): "الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار فى جمهورية مصر العربية. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار فى جمهورية مصر العربية، وإلى أى مدى تؤثر الحوافز الضريبية فى القطاعات الصناعية على تنمية الاستثمار فى جمهورية مصر العربية.

وكان من أهم نتائج الدراسة: أنه يوجد أثر معنوى للحوافز الضريبية على الاستثمار فى جمهورية مصر العربية. أن هناك قصورا فى تقديم الحوافز الضريبية للمستثمرين المحليين فى جمهورية مصر العربية من حيث وجود ارتفاع فى العبء المالى للمستثمر.

دراسات خاصة بالإستثمارات :

احمد رجب (٢٠٢٠): "تطور التشريع الاستثماري في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر". هدفت الدراسة إلى تحليل التطور التشريعى فى السياسة الاستثمارية فى مصر،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ومراجعة الحوافز المنصوص عليها فى التشريعات وتطورها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات. والوقوف على أوجه القصور فى التشريعات الاستثمارية القديمة، ووضع إطار عام لسياسة تشريعية مرنة تمكنها من التوافق مع الظروف الاستثمارية المحلية والدولية.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبى المباشر يمثل الآن عصب الاقتصاد لكل الدول خاصة النامية، وأن تطور التشريعات الاستثمارية له دور فعال فى جذب الاستثمار الأجنبى، وأن جمهورية مصر العربية تعمل بجد على تعديل تشريعاتها الاستثمارية وذلك لتوفير أكبر قدر من التيسيرات والضمانات والحوافز من أجل جذب المزيد من المستثمرين.

مفيد جرجس (٢٠٢١): "الدور المنوط بالاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عمليات التنمية المستدامة في مصر". هدفت الدراسة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية للعمل فى الاقتصاد الوطني وخدمة خطط التنمية لما فى ذلك من الارتقاء بجودة حياة المواطن، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، وكذلك الدور الايجابي الذى يلعبه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية مثل الدخل والانفاق والادخار والفائدة فى التوظيف الفعال للموارد الاقتصادية الوطنية والاثار المباشرة لهذا الدور المتمثله فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر بهدف تحقيق الاستقرار للمجتمع.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الاستثمار الاجنبي يلعب دورا محوريا فى حركة تدفقات التنمية المستدامة لما يمتلكه من كثافة رؤوس الاموال بالاضافة الى قاطرة التكنولوجيا فائقة التطور لنظم الاعمال (الذكاء الصناعى) التى تتبعه دول العالم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

دراسات خاصة بالتنمية المستدامة:

مصطفى، جيهان سيد (٢٠٢١): "دور الاقتصاد غير الرسمى فى تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر". هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الغير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال تحليل مختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على التنمية المستدامة، وتتضمن استراتيجيات التعامل مع الاقتصاد الغير الرسمي.

وكان من أهم توصياتها: قيام الحكومات بتسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل الروتين. تنمية الوعي الضريبي لدي العاملين وذلك عن طريق وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.

يحيى حسين (٢٠٢٢): "المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الاجنبى فى مصر". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العوامل والمحددات الاقتصادية والقانونية في جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر في ضوء أهميتها كمصدر لتمويل التنمية وحاجتها إلى التطوير المستمر في القوانين والتشريعات وكذا المضي قدما في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تهف لتوفير مناخ ملائم للمستثمر الأجنبى.

وكان من أهم توصياتها: إنشاء برنامج متكامل لتحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي، وتحقيق التحسن والتطوير المستمر في كافة العوامل والمؤشرات لتوليد عوائد إيجابية للمستثمرين، في مناخ استثماري محفز مع وضع الخطط والسياسات التي تساعد على الابتكار. ضرورة تفعيل دور الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار، مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة في الاستثمارات.

التعقيب: بناءاً على الدراسات السابقة تبين للباحثون أهمية تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال زيادة منح وتطبيق الحوافز الضريبية في المشروعات الاستثمارية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

والتى تؤدى إلى زيادة الإنتاج والدخل القومى، وتقليل معدل البطالة ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية.

فروض البحث

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات.

الفرض الثانى: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجذب الإستثمارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

الإطار النظري

مفهوم الحوافز الضريبية: هى نظام يصمم فى إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار وجذب الإستثمارات، على نحو يؤدى إلى نمو الإنتاجية وزيادة المقدرة التكليفية للإقتصاد، وزيادة الدخل القومى نتيجة قيام إستثمارات جديدة أو التوسع فى الإستثمارات القائمة (فتح الإله محمد، ٢٠٢١).

مفهوم الاستثمار: هو إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة (عمرو يوسف، ٢٠١٧).

مفهوم التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها على أساس الإدارة الحكيمة للموارد والإمكانيات البيئية (عبدالمسيح سمعان، ٢٠١٧).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أهمية الاستثمار وخصائصه وأهدافه: يعتبر الاستثمار هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج المحلى، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد.

أنواع الاستثمار:

- تصنيف الاستثمارات وفقاً للجنسية:

الاستثمار المحلي: ينتمي هذا النوع من الإستثمار إلى البلد الذي يقام فيه المشروعات الاستثمارية، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

أ- استثمار عام. ب- استثمار خاص.

الاستثمار الأجنبي: يعرف (حسين محمد، ٢٠١٦) الاستثمار الأجنبي على أنه انتقال لرؤوس الأموال الاجنبية من دولة معينة لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها، ويوجد نوعين

أ- استثمار أجنبي مباشر. ب- استثمار أجنبي غير مباشر.

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر: يُعَرفه (خيرة، ٢٠١٩) بأنه ذلك الاستثمار الذى يملكه ويديره المستثمر الأجنبى إما بسبب ملكيته الكاملة له، أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الإدارة. يتميز الاستثمار الأجنبى المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادى يزاوله المستثمر الأجنبى فى البلد المضيف، والثانى: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: (نورزاد، ٢٠١٧) يشمل كل الوظائف المالية في السندات الحكومية وكل أنواع الأسهم المملوكة من قبل الأجانب بهدف تحقيق الأرباح وتوظيف رأس المال.

- تصنيف الاستثمارات وفقاً لطبيعة الاستثمار: الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الاستثمار الحقيقي: هو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع، أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي.

الاستثمار المالي: لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر.

الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:

الاستثمار المستقل: يعتبر الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي، سواء كان ذلك من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو قد يكون على شكل استثمار أجنبي.

أما **الاستثمار المحفز:** يأتي نتيجة لزيادة الدخل، أى نسبة ما يتم توجيهه الى الاستثمار.

الاستثمار المادي والاستثمار البشري:

الاستثمار المادي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار، أى الاستثمار الحقيقي الذي ينتج عنه عملية انتاجية ومخرجات الانتاج.

الاستثمار البشري: هو الاستثمار في المجالات التي تتعلق بالعنصر البشري لأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها كالاستثمار في التعليم والصحة والثقافة وفي مجالات التدريب والتأهيل.

- تصنيف الاستثمارات وفقاً للمدة الزمنية: الاستثمار قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل.

الاستثمار قصير الأجل: يسمى أيضا الاستثمار المؤقت وهي مبالغ مالية تخصص لشراء أوراق مالية يُتوقع أن يُحتفظ بها لسنة أو أقل، منها الأوراق المالية المتداولة وأدوات السوق النقدية.

الاستثمار طويل الأجل: يرى Troy Segal أنه الأصول التي يتم الاحتفاظ بها لأكثر من عام، وعادة لا يتم بيعها لسنوات، وفي بعض الحالات لا يمكن بيعها على الإطلاق، وتتضمن قبول قدر معين من المخاطر مقابل السعي للحصول على عوائد أعلى.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: (نور الهدى، ٢٠١٧) يمثل هذا النوع أهمية كبيرة وبخاصة في الدول المتقدمة، ويظهر ذلك واضحاً في اهتمام الشركات الصناعية الكبيرة في مجالات البحث والتطوير، إذ تقوم تلك الشركات بتخصيص أموال كبيرة في هذا المجال، من خلال إقامة مراكز البحوث والدراسات وتجهيزها.

أهداف الاستثمار: يتضح للباحثون أنها تختلف باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام، مثل المشروعات العامة التي تقوم بها الدولة، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح، مثل المشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال، ويسعى المستثمر لتحقيق العديد من الأهداف، من أهمها الحصول على الربح والذي يعتبر الهدف الأساسي مهما كانت المخاطر المحيطة به ومن هذه الأهداف ما يلى:

١-تحقيق العائد الملائم
٢-المحافظة على رأس المال الاصلي للمشروع
٣-استمرارية الدخل وزيادته
٤-ضمان السيولة اللازمة

مبادئ الاستثمار: يرى (عبد المجيد سلاوي، ٢٠١٦) حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي:

١-مبدأ الاختيار
٢-مبدأ المقارنة
٣-مبدأ الملائمة
٤-مبدأ التنويع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

خصائص الاستثمار: تختلف نظرة المستثمرين حول خصائص الاستثمار حسب وجهة نظرهم، إلا أن معظمهم اتفق حول نفس الخصائص وتتمثل فى:

١- تكاليف الاستثمار

٢- التدفقات النقدية

٣- مدة حياة المشروع

٤- القيمة المتبقية

دوافع الاستثمار: يرى (عمرو يوسف، ٢٠١٧) أن دوافع الاستثمار تتنوع في الوطن العربي بتنوع إمكاناته والتي من شأنها أن تجذب العديد من الاستثمارات الخارجية وكذلك الاستثمارات المحلية.

أهمية الحوافز الضريبية وتأثيرها فى جذب الإستثمارات:

أهداف وأهمية الحوافز الضريبية: يمكن تحديدها من خلال التعرف على مبررات منح الدول المضيفة لها بالرغم مما تنطوي عليه من تضحيات، خاصة ما ينتج عنها من انخفاض في إيراداتها الضريبية، وما تقوم بإنفاقه من أموال بغرض تقديم التسهيلات والمرافق.

ويرى الباحثون أنه هناك أهداف تخص كل دولة على حدة وذلك تبعاً لظروفها وأوضاعها المالية والاقتصادية والسياسية، فإن أشكال الحوافز الضريبية للاستثمارات تتقارب فيما بينها.

أشكال ودور الحوافز الضريبية: (حسين عبد الباقى، ٢٠٢١) يوجد أشكال متعددة للحوافز الضريبية تصب جميعها في دور تلك الحوافز في تخفيض العبء الضريبي على المستثمرين، أو إعفائهم منه، لتشجيع ولجذب الإستثمارات وتوجيهها بالشكل الذى يتفق مع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وتتمثل في:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الإجازة الضريبية (الإعفاء المؤقت): ان الإجازة الضريبية من اكثر الانواع انتشارا، لذا تعتمد أغلب الدول في تشجيع وجذب الإستثمارات إلى الإجازة الضريبية ،ويعتمد أسلوب الإجازة الضريبية على نوعين من السياسات:

١ – الإعفاءات الضريبية.

٢ – عدم الخضوع الضريبي.

الإعفاءات الضريبية: تُعرّف (ميس ياسر، ٢٠١٧) الإعفاء الضريبي بأنه تنازل من قبل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة بناء على تشريعها، ويراعى عند وضع الإعفاءات مجموعة من المبادئ منها:

– مبدأ وحدة الهدف.

– مبدأ مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

– مبدأ الحصيلة.

ويرى الباحثون أن الدولة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال الإعفاءات الضريبية، فالإعفاء الضريبي يهدف من الناحية الاقتصادية إلى تشجيع وجذب الاستثمارات وتنمية بعض القطاعات، أما من الناحية الاجتماعية فيهدف إلى تقليل نسب البطالة وتنشيط المناطق المتأخرة اقتصاديا وتطويرها، أما من الناحية السياسية فهو يعمل على توطيد الروابط والعلاقات الدبلوماسية بين الدول ومنع الازدواج الضريبي.

عدم الخضوع الضريبي: (برابح محمد، ٢٠١٥) ويقصد به أن بعض الأنشطة الإستثمارية لا تتوافر فيها شروط الخضوع للضريبة، أو توافرت فيها هذه الشروط ولم ينص عليها فى التشريع الضريبي لأسباب يقدرها المشرع.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المعدلات أو الأسعار التمييزية: (أسماء مصطفى، ٢٠١٧) ان هذا الحافز يعتمد على منح أسعار ضريبية تمييزية لجذب بعض المشروعات الإستثمارية والتي تحقق أهداف خطط التنمية داخل الدولة، مثل فرض الضريبة بأسعار منخفضة على بعض الانشطة، ومنح هذا الحافز لا يرتبط بجنسية المستثمر ولا نوع النشاط الاستثماري، ولكن يرتبط هذا الحافز في حالات معينة ارتباطاً عكسياً مع عدد معين من المتغيرات، ويرى الباحثون أن استخدام أسلوب التخفيض الضريبي، بوصفه محفزا وجاذباً للاستثمارات وموجهاً لها نحو المجالات والأنشطة التي تتفق وأهداف التنمية الاقتصادية، يتطلب تصميم جدولا بالمعدلات أو الأسعار الضريبية يرتبط كل منها بنتائج معينة لعمليات المشروعات.

ترحيل الخسائر: (مصطفى حامد، ٢٠١٧) هذا الحافز يشجع المستثمرين سواء على اتخاذ قرار الاستثمار في البداية أو على الاستمرار في الإنتاج رغم الصعوبات التي تواجههم والخسائر التي قد تلحق بهم بعد الإنتاج، ويقصد بها كل نقص حقيقي ومؤكد فى الأصول المملوكة للمنشأة أو المستثمرة وتخضع للضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي ولا يوجد ما يقابل هذا النقص من تعويض أو غيره، ويوجد لترحيل الخسائر عدة أشكال منها:

أ- الترحيل إلى الخلف

ب- الترحيل إلى الأمام

ج- الترحيل إلى الأمام وإلى الخلف معاً

الإهلاك المعجل: هو كافة طرق الاهلاك التي تؤدي إلى إهلاك التكلفة التاريخية للاصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة عمرها الانتاجى المقدرة لها ضريبياً، وبالتالى يصبح العبء الضريبى أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة.

ويتضح للباحثون أنه أكثر فعالية في تشجيع وجذب الإستثمارات للأسباب التالية: أنه يمثل حافزا قوياً بالنسبة للمشروعات الإستثمارية التي تتطلب استثمارات كبيرة لرأس المال.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يساعد المشروعات الإستثمارية التي تسعى للنمو وليس المشروعات التي بلغت مرحلة النضج. يُمَكّن المشروعات الإستثمارية القائمة من الاستفادة بالاستهلاك المعجل لاستثماراتها الجديدة.

معونات أو منح الإستثمار: يعتمد على تخفيض وعاء الضريبة أو تخفيض الضريبة المستحقة على المستثمرين بخصم نسبة مئوية من تكلفة الأصل في سنة الحصول عليه، مع السماح بخصم الاهلاكات المرتبطة بالأصل على أساس التكلفة التاريخية لهذا الأصل.

عوامل نجاح الحوافز الضريبية : يرتبط نجاح أو فشل نظام الحوافز الضريبية للاستثمارات بمدى توافر مجموعة من العوامل، بعضها مرتبط بالإجراءات التحفيزية نفسها، والآخر يتعلق بظروفها الخارجية كالمناخ الاستثماري، والمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها من أهم العوامل الجاذبة والمشجعة للاستثمارات، لأنها توفر نوعاً من الطمأنينة لدى المستثمرين.

أهمية التطور التشريعي للاستثمار في مصر: يرى (حسين عبد الباقى، ٢٠٢١) أن التشريع هو أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاستثمارى، وأن عدم الاستقرار التشريعي يؤدي إلى وجود مناخ اقتصادي يتسم بالمخاطرة الاستثمارية، ويجعل المستثمرين يترددون كثيرا في القيام باستثمارات جديدة.

فتعد قوانين الاستثمار الوسيلة الرسمية التي تعبر بها الدولة عن سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وتسعى مصر باستمرار لتطوير التشريعات المنظمة للاستثمار، بغرض توفير المحفزات لرأس المال الأجنبي، وذلك بتقديم الحوافز والضمانات، والنص على التزامات المستثمر الأجنبي، حتى يتمكن من معرفة مركزه القانوني في ظل القانون النافذ.

التطور التشريعي للاستثمار في مصر: مرت البيئة التشريعية بمراحل مختلفة تهدف جميعها إلى تشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات في جمهورية مصر العربية ومنها :

أولاً – القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ثانياً– القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
ثالثاً– القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
رابعاً– قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩
خامساً– قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
سادساً– تعديلات عام ٢٠٠٥ الهادفة إلى توحيد مناخ الاستثمار
سابعاً– التعديل الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥
ثامناً– صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

ويحدد قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مبادئ تعزيز وتشجيع النشاط الاستثماري في جمهورية مصر العربية مع مراعاة الأهداف الإنمائية حيث يضمن معاملة منصفة للمستثمرين بعيدا عن حجم المشروع أو جنسيته، ويعمل على تعزيز روح المبادرة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تبسيط إجراءات الاستثمار للحد من المخاطر المرتبطة بها.

أهم مزايا قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧: (الهيئة العامة للاستثمار،٢٠٢٠):

١– الحصول على التمويل
٢– سهولة بدء النشاط
٣– تفعيل نظام الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
٤– مكاتب الاعتماد في جميع أنحاء الجمهورية
٥–حماية المستثمر
٦– تعزيز القدرة التنافسية
٧– الحوكمة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الحوافز العامة والخاصة والإضافية: حدد المشرع المصرى ثلاثة أنواع من الحوافز الخاصة بالمستثمر طبقاً لنص قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مقسمة كالآتى:

أ- الحوافز العامة

ب- الحوافز الخاصة

ج- الحوافز الإضافية

أهداف التنمية المستدامة: يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

١- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال الاهتمام بالنوع وليس بالكم.

٢- إحترام البيئة الطبيعية من خلال توطيد العلاقة بين البيئة والسكان لتصبح علاقة تكامل.

٣- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لها.

٤- تحقيق استغلال عقلاني للموارد باعتبار أن هذه الموارد الطبيعية موارد محدودة.

٥- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع من خلال تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى المؤسسات والشركات والأفراد (مصطفى حامد، ٢٠١٧).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

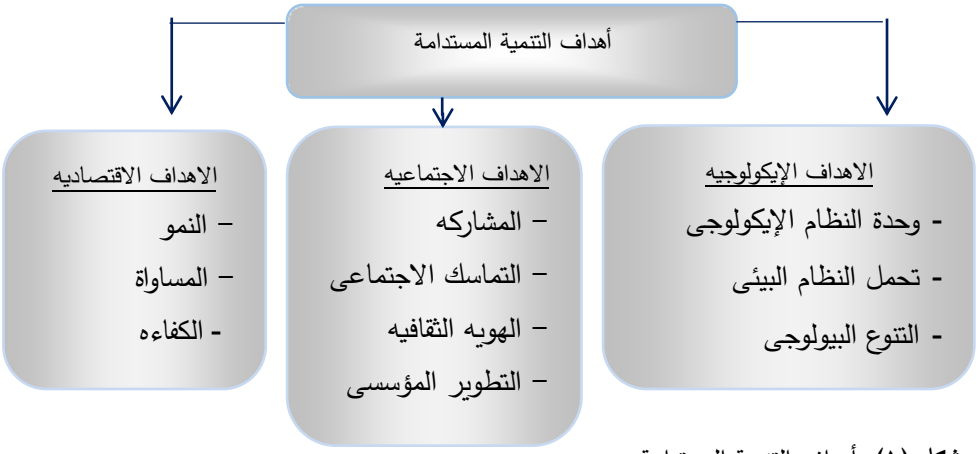

شكل (١): أهداف التنمية المستدامة

المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ٧٢.

معوقات التنمية المستدامة: (نسيمة، ٢٠١٥)

١– الزيادة المطردة في عدد سكان العالم.

٢ – انتشار الفقر في أغلب مناطق العالم.

٣ – عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

٤ – زيادة التلوث البيئى فى كثير من البلدان والذى ينعكس سلباً على الانتاجية والنمو الاقتصادى.

٥ – استمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية.

٦ – تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية.

٧ – محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

متطلبات التنمية المستدامة:

١- التربية البيئية: وتعرف على أنها عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات.

٢- تبني الممارسات الداعمة للتنمية المستدامة.

٣- وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

٤- المشاركة الشعبية.

٥- التشريعات البيئية.

٦- المؤسسات الفعالة.

أبعاد التنمية المستدامة: يمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة من خلال الجدول التالى.

جدول (١): أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر:عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط (٢٠٠٨): إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي- الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٣٥ العدد١، ص١٧٧

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

إجراءات البحث

قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي:

(١) المنهج الوصفي: من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي الذي يحاول من خلاله توصيف المتغيرات وتقرير ما يحدث بالفعل وتوصيفه بشكل دقيق.

(٢) المنهج التحليلي: وقد اعتمد عليه الباحثون في اثبات صحة الفروض، حيث استند الباحثون الى المعلومات المتاحة بالفعل عن المتغيرات وتحليلها لأغراض الوصول الى احكام محدده تتعلق بتقييم متغيرات الدراسة (دور الحوافز الضريبية فى جذب الإستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية).

وقد استخدم الباحثون مصدرين أساسيين للبيانات:

(١) المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستقصاء كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

(٢) المصادر الثانوية: تم التوجه في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث.

وكانت قائمة الإستقصاء هي وسيلة جمع البيانات، وقد تم إستخدام برنامج (SPSS v.26) لاختبار فروض البحث بالإضافة إلى (AMOS v.26) لتحليل بيانات الدراسة.

تصميم أداة الدراسة (الاستقصاء): تم وضع الأسئلة الديموجرافية في القسم الأول من الاستقصاء. تلاها أسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة.

تم إعداد استمارة الاستقصاء تتكون من ثلاث محاور وكل محور يتضمن عددا من الفقرات، تكون الإجابة عليها بالتدرج من موافق بشدة إلى غير موافق بشدة مع إعطاء أوزان

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ترجيحية لكل رأي في الإجابة، وقد تم تحديد المحاور والفقرات التي تحتوي عليها استمارة الدراسة كالاتي:

المحور الأول: تطبيق الحوافز الضريبية وزيادة الاستثمارات وترميزه (x) يضم هذا المحور الفقرات من ١: ٨

المحور الثاني: عوامل جذب الاستثمارات وترميزه (y1) يضم هذا المحور الفقرات من ٨: ١٥

المحور الثالث: أهمية جذب الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترميزه (y2) يضم هذا المحور الفقرات من ١٦: ٢١

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملون في مهنة المحاسبة والمهتمين بمجال الدراسة بوزارة الإنتاج الحربي.

عينة الدراسة: شملت عينة من مجتمع الدراسة (فنيين ومحاسبين وأخصائيين حسابات ومراجعين وأخصائيين تخطيط ورؤساء أقسام ومديري عموم ورؤساء إدارات مركزية) باستخدام طريقة العينة العشوائية من العاملون بوزارة الإنتاج الحربي، حيث قام الباحثون بتوزيع (٥٠٠) استقصاء على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (٤٠٣) استقصاء بنسبة استرداد (٨٠,٦%) تقريباً، وهى نسبة جيدة للتحليل الإحصائي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثون في تحليل بيانات الاستقصاء إحصائيًا، واختبار الفروض الحزمة الإحصائية SPSS . V 26 (Statistical Package for Social Science) وأيضا استخدم (AMOS v 26).

إجراء اختباري الثبات والصدق (Reliability and Validity tests**)**: يتم إجراء كلاً من اختباري الثبات Reliability والصدق Validity عادةً بهدف معرفة مدى صدق وصحة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وصلاحية قائمة الاستقصاء لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة، والآتي توضيحاً لكلاً من معاملي الثبات والصدق.

جدول (٢): قيم معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي لأداة الدراسة

اسم المتغير (المحور)	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحورالأول: تطبيق الحوافز الضريبية الفقرات من (١ : ٧)	٧	٠,٩١٧	٩٥,٨ %
المحور الثاني: عوامل جذب الاستثمارات الفقرات من (٨ : ١٥)	٨	٠,٩٢٧	٩٦,٣ %
المحور الثالث أهمية جذب الاستثمار فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقرات من (١٦ : ٢١)	٦	٠,٨٨٥	٩٤,١ %
كل فقرات الاستقصاء	٢١	٠,٩٢٩	٩٦,٤ %

الجدول من اعداد الباحث باستخدام برنامج **SPSS. V 26**

يتضح من الجدول رقم (٢) ارتفاع قيمة ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة حيث تتراوح من (٠,٨٨٥) حتى (٠,٩٢٧) وبلغ اجمالي فقرات الاستقصاء نحو (٠,٩٢٩) وتبين أن جميع عناصر الاستقصاء يمكن الاعتماد عليها لاختبار فرضيات الدراسة لأنه يتجاوزون العتبة (٠,٧) التي تشير إلى موثوقية ممتازة (Hair *et al.*, 2010)، وهى الحد الأدنى المقبول لمعامل الفا كرو نباخ يعنى ثبات الاداة (الاستقصاء) كما تم تأكيد ثبات كل محور من محاور الاستقصاء كما يلى:

١. **المحور الاول:** تطبيق الحوافز الضريبية بلغ معامل الفا كرونباخ (٠,٩١٧).
٢. **المحور الثاني:** عوامل جذب الاستثمارات بلغ معامل الفا كرونباخ (٠,٩٢٧).
٣. **المحور الثالث:** أهمية جذب الاستثمار فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بلغ معامل الفا كرونباخ (٠,٨٨٥).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

كل فقرات الاستقصاء بلغ معامل الفا كرونباخ (٠,٩٢٩). مما يدل على ان الاستقصاء يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الإعتماد علية في التطبيق الميداني.

طريقة الصدق Validity اعتماد طريقة الصدق Validity فيقصد به ان الأداة تقيس ما وضعت لقياسه (عبد الفتاح– ٢٠٠٨) وأمكن التحقق من الصدق الذاتي لمقاييس الدراسة، كما يتضح أن معامل الصدق يتراوح من (٩٤,١%) إلى (٩٦,٣%) وبلغ اجمالي فقرات الاستقصاء (صدق أداة الدراسة) نحو(٩٦,٤%) وهذه نتيجة مقبولة لاعتبار أداة الدراسة ذات مصداقية عالية، كما تم تأكيد الصدق لكل محور من محاور الاستقصاء كما يلى:

١. **المحور الاول:** تطبيق الحوافز الضريبية بلغ معامل الصدق الذاتي (٩٥,٨%).
٢. **المحور الثاني:** عوامل جذب الاستثمارات بلغ معامل الصدق الذاتي (٩٦,٣%).
٣. **المحور الثالث:** أهمية جذب الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بلغ معامل الصدق الذاتي (٩٤,١%).

كل فقرات الاستقصاء بلغ معامل الصدق Validity (٩٦,٤%). وهي قيم مرتفعة جدا تعكس ثبات وصدق أداة الدراسة، وتدل على ان الاستقصاء يقيس ما وضع لقياسه، ويمكن الاعتماد عليه في قياس دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

نتائج البحث

اختبار الفروض واختبار الإطار العام للدراسة باستخدام نماذج تحليل المسار: تم استخدام نماذج المسار (Path Models) يتم تحديد نماذج المسار أيضا بالمتغيرات المشاهدة غير ان نموذج المسار يسمح بالمرونة، حيث يمكن أن يتضمن متغيرات مشاهدة مستقلة ومتغيرات مشاهدة تابعة، الفرق الأساسي بين نموذج الانحدار والمسار انه في تحليل المسار يستطيع

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الباحثون إيجاد علاقات التأثير والتأثر بغض النظر عن كون هذه المتغيرات مستقلة أو وسيطة أو تابعة، أمّا في تحليل الانحدار فيستطيع الباحثون التعرف على تأثير المتغيرات المستقلة على التابعة فقط، أما الميزة الخاصة لتحليل المسار فهي عدم احتوائه على متغيرات كامنة.

تتكون عملية بناء نموذج تحليل المسار من عدة خطوات، تعد كل خطوة منها شرطا أساسيا لنجاح الخطوة التالية، والخطوات اللازمة لبناء هذا النموذج يوردها (Bollen, 1989)

اختبار جودة المطابقة نموذج تحليل المسار:

جدول (٣): نتائج جودة مطابقة دور الحوافز الضريبية فى جذب الإستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية دراسة تطبيقية على وزارة الإنتاج الحربي

المؤشر	رمز المؤشر	القيمة الدالة على جودة المطابقة	قيمة المؤشر
مربع كاي $^2\times$=008. إلى DF=1	CMIN/DF	5 >CMIN/DF >0	.958
GFI مؤشر جودة التوفيق	GFI	.900<GFI	.999
AGFI مؤشر جودة التوفيق المعدل	AGFI	.900< AGFI	.999
مؤشر المطابقة المعياري	NFI	.900<NFI	1.000
مؤشر الملاءمة النسبية	RFI	0.900<RFI	1.000
مؤشر المطابقة المتزايد	IFI	0.900<IFI	1.000
مؤشر توكر– لويس	TLI	0.900< TLI	1.001
مؤشر المطابقة المقارن	CFI	0.900<CFI	1.000
الجذر التربيعي لمتوسط الخطاء التقريبي	RMSEA	.08>RMSEA	.000

المصدر: من اعداد الباحثون باستخدام برنامج(AMOSv26) Probability level =.930

بالنظر لقيم مؤشرات المطابقة أظهرت نتائج تحليل المسار لنموذج الدراسة المقترح مدى جودة المطابقة (GOODNESS of Fit Test) كما هو موضح بالجدول رقم (٣) نتائج جودة المطابقة أن قيم مؤشرات جودة المطابقة تقع جميعها في المدى المثالي الذى يدل على

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جودة المطابقة كما هو موضح في العمود رقم (٣)،(٤)، كما اظهر التحليل ان قيمة الجذر التربيعي لمتوسط الخطاء التقريبي (RMSEA) تقل عن (٠,٠٨)
مما يدل على أن النموذج ملائم لبيانات الدراسة (Hair *et al*., 2010).

بالشكل رقم (٢): بناء نموذج سببي– إنشاء نمط للعلاقات بين المتغيرات بالترتيب– رسم نموذج تخطيطي لمسار العلاقات بين المتغيرات– حساب معاملات المسار– اختبار حسن التطابق مع النموذج الأساسي– تحليل وتفسير النتائج

والشكل التالي يبين نموذج لتحليل المسار، حيث يلاحظ كيف ترتبط شبكة من المتغيرات مع بعضها البعض، وهذه العلاقات المتداخلة والمتفاعلة يمكن معالجتها في دفعة واحدة والوقت نفسه من خلال تقنية النمذجة بالمعالجة البنائية باستخدام برنامج أموس (AMOS v26).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

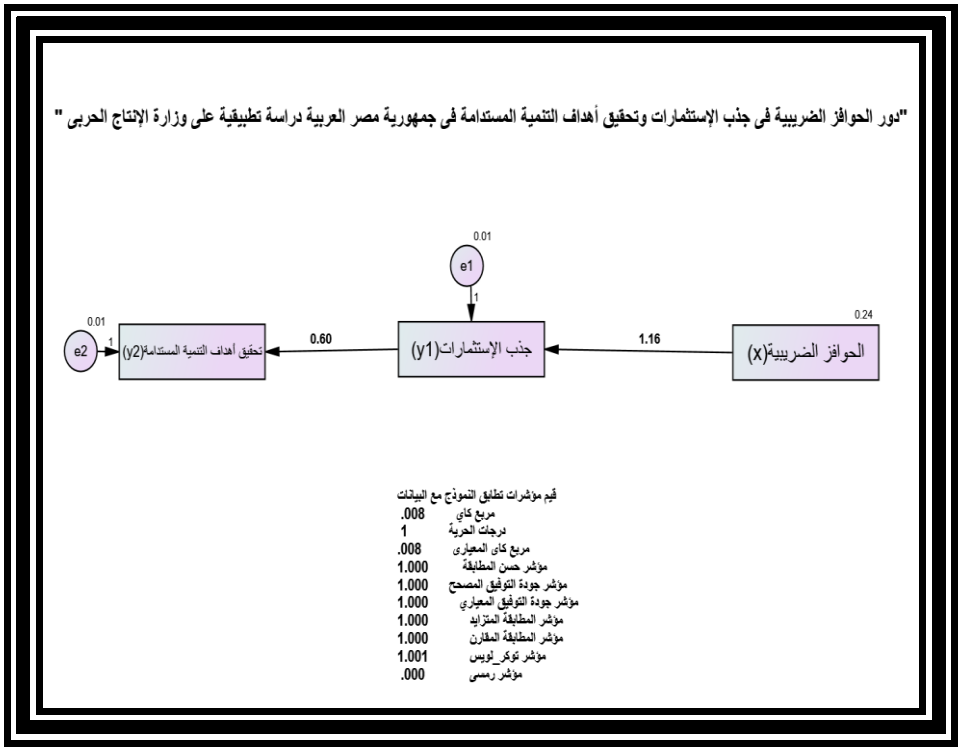

شكل (٢): استخدام تحليل المسار Path Analysis أحد تحليلات SEM.

بالنظر لقيم مؤشرات المطابقة كما هو موضح بالشكل رقم (٢) أظهرت نتائج تحليل المسار مدى جودة المطابقة (GOODNESS of Fit Test)

نتائج قيم أوزان الانحدار المعيارية للمتغير المستقل والمتغير التابع: تم استخراج معاملات اوزان الانحدار المعيارية، ومن خلال الجدول التالي تم توضيح العلاقة المباشرة بين المتغير التابع والمتغير المستقل عن طريق السهم الخارج من كل متغير الى المتغير الاخر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (٤): معاملات الانحدار المعيارية واختبار المعنوية لاختبار الفروض العلمية.

متغير مستقل	التأثير	المتغير التابع	اوزان الانحدار	الخطأ المعياري	اختبار "ت"	مستوى الدلالة	H
الحوافز الضريبية x	<--	جذب الاستثمارات (y1).	1.163	.010	117.885	***	H1
جذب الاستثمارات (y1).	<--	تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (y2).	.604	.01	59.104	***	H2

المصدر: من اعداد الباحثون من مخرجات برنامج AMOS.26 ***معنوي عند (الفا<٠,٠٠١)

اختبار الفرض الأول: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات". يتضح من الجدول رقم (٤) أنه يوجد تاثير معنوي طردي قوي للحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات(y1) بمقدار (١,١٦٣) والخطأ المعياري يساوي (٠,٠١) وقيمة اختبار "ت" (١١٧,٨٨٥)، ومستوى معنوية < (٠,٠٠١) (قبول الفرض).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (٥): نتائج التحليل الوصفي للمحور الأول محور تطبيق الحوافز الضريبية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١. يزيد نشاط المشروعات الاستثمارية عند الحصول على حافز ضريبي لمدة محددة	4.48	.600	0.134	2
٢. تؤدى الحوافز الضريبية إلى تقليل الضريبة للمستثمرين مما يزيد حجم العائد على الاستثمارات	4.50	.725	0.161	5
٣. وجود الحوافز الضريبية تحفز زيادة القدرة على التوسع فى الاستثمارات	4.61	.640	0.139	3
٤. تعمل الحوافز الضريبية على تشجيع الاستثمارات الاجنبية	4.57	.910	0.199	6
٥. تساهم الحوافز الضريبية من خلال تشجيعها للاستثمار فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة	4.58	.912	0.200	7
٦. يساعد تطبيق الحوافز الضريبية في المشروعات الاستثمارية على زيادة الانتاج	4.61	.514	0.112	1
٧. تعد الحوافز الضريبية من أكثر الانواع الجاذبة للاستثمار قبولا وانتشارا	4.61	.715	0.155	4
جميع الفقرات معاً	4.57	0.650	0.161	–

المصدر: من اعداد الباحث من مخرجات (تحليل الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج SPSS. V 26).

يتضح من الجدول رقم (٥) ما يلي:

- تبين من نتائج التحليل الإحصائي لمحور (تطبيق الحوافز الضريبية) ان العبارة رقم (٦) قد حازت على المرتبة الأولى من بين أسئلة المحور الأول ويدعم ذلك متوسط الحسابي بلغ (٤,٦١)، بانحراف معياري قدره (٠,٥١٤) ومعامل اختلاف يساوى (١١,٢%) وبذلك

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

نستنتج الموافقة التامة على ان تطبيق الحوافز الضريبية في المشروعات الاستثمارية يساعد على زيادة الانتاج.

- وقد بينت العبارة رقم (١) في المرتبة الثانية بمتوسط (٤,٤٨)، بانحراف معياري قدره (٠,٦٠٠) ومعامل اختلاف يساوى (١٣,٤%) نستنتج الموافقة التامة على ان يزيد نشاط المشروعات الاستثمارية عند الحصول على حافز ضريبي لمدة محددة.
- وقد بينت العبارة رقم (٣) في المرتبة الثالثة بمتوسط (٤,٦١)، بانحراف معياري قدره (٠,٦٤٠) ومعامل اختلاف يساوى (١٣,٩%) نستنتج الموافقة التامة على وجود الحوافز الضريبية تحفز زيادة القدرة على التوسع في الاستثمارات.
- وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول للدراسة (محور تطبيق الحوافز الضريبية) ان المتوسط الحسابي الكلى للمحور يساوي (٤,٥٧)، وان الانحراف المعياري يساوى (٠,٦٥٠) باتجاه عام لدرجة الاستجابة بالموافقة التامة على عبارات المحور الأول (تطبيق الحوافز الضريبية).

اختبار الفرض الثاني: "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجذب الإستثمارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية".

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه يوجد تأثير معنوي طردي لجذب الاستثمارات (y1) على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (y2) بمقدار (٠,٦٠٤) والخطأ المعياري يساوي (٠,٠١) وقيمة اختبار "ت" (٥٩,١٠٤)، ومستوى معنوية < (٠,٠٠١) (قبول الفرض).

نستنتج وجود وساطة كلية لتأثير جذب الاستثمارات كوسيط بين كلاً من الحوافز الضريبية كمتغير مستقل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة كمتغير تابع. ونستنتج عدم وجود تأثير مباشر بين الحوافز الضريبية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونستنتج ان لا

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يتحقق تأثير الحوافز الضريبية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال جذب الاستثمارات.

جدول (٦): نتائج التحليل الوصفي للمحور الثاني محور عوامل جذب الاستثمارات

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
٨–تطبيق الإعفاءات الجمركية يشجع على زيادة الإستثمارات.	4.03	.399	0.099	1
٩– يُظهر حجم الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمستثمرين حجم الدعم المُقدم من قبل الدولة لتشجيع الاستثمارات.	3.99	.411	0.103	2
١٠–تفعيل نظم الحوافز والضمانات فى قانون الاستثمار للمستثمرين يعمل على تنمية قطاع الإستثمار في مصر.	4.63	.507	0.110	3
١١–تؤدى الاعفاءات الضريبية الى زيادة معدل العائد على الإستثمار للمشروعات الاستثمارية.	4.50	.520	0.1166	6
١٢–تؤثر حالة الاستقرار الأمني والاقتصادي بتوجيه رأس المال للاستثمار.	4.61	.508	0.1102	5
١٣–تجذب البنية التحتية الجيدة المزيد من الاستثمارات	4.50	.820	0.182222	8
١٤–جذب الإستثمارات الأجنبية أحد المحاور الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	4.51	.620	0.137472	7
١٥–تشجع التشريعات الحديثة على جذب الاستثمارات الأجنبية.	4.62	.507	0.10974	4
جميع الفقرات معاً	4.47	.537	0.120	–

المصدر: من اعداد الباحث من مخرجات (تحليل الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج SPSS. V 26).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

- تبين من نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني (عوامل جذب الاستثمارات) ان العبارة رقم (٨) قد حازت على المرتبة الأولى من بين أسئلة المحور الثانيعوامل جذب الاستثمارات ويدعم ذلك متوسط الحسابي بلغ (٤,٠٣)، بانحراف معياري قدره (٠,٣٩٩) ومعامل اختلاف يساوى (٩,٩%) وبذلك نستنتج الموافقة على ان تطبيق الإعفاءات الجمركية يشجع على زيادة الإستثمارات.
- وقد بينت العبارة رقم (٩) في المرتبة الثانية بمتوسط (٣,٩٩)، بانحراف معياري قدره (٠,٤١١) ومعامل اختلاف يساوى (١٠,٣%) نستنتج الموافقة على ان يُظهر حجم الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمستثمرين حجم الدعم المُقدم من قبل الدولة لتشجيع الاستثمارات.
- وقد بينت العبارة رقم (١٠) في المرتبة الثالثة بمتوسط (٤,٦٣)، بانحراف معياري قدره (٠,٥٧٠) ومعامل اختلاف يساوى (١١%) نستنتج الموافقة التامة على ان تفعيل نظم الحوافز والضمانات فى قانون الاستثمار للمستثمرين يعمل على تنمية قطاع الإستثمار في مصر.
- وقد بينت العبارة رقم (١٥) في المرتبة الرابعة بمتوسط (٤,٦٢)، بانحراف معياري قدره (٠,٥٠٧) ومعامل اختلاف يساوى (١٠,٩٧%) نستنتج الموافقة التامة على ان تشجع التشريعات الحديثة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني للدراسة (عوامل جذب الاستثمارات) ان المتوسط الحسابي الكلى للمحور يساوي (٤,٤٧)، وان الانحراف المعياري يساوى (٠,٥٣٧) باتجاه عام لدرجة الاستجابة بالموافقة التامة على عبارات المحور الثاني (عوامل

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جذب الاستثمارات)، وهى مؤشرات تدل على ان عوامل جذب الاستثمارات ضرورية وذات أهمية كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة.

جدول (٧): نتائج التحليل الوصفي للمحور الثالث أهمية جذب الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

العبارات	الوسط الحسابى	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١٦–يساهم تعزيز البيئة الاستثمارية في القضاء على البطالة في مصر	4.63	.607	0.131	6
١٧–تحسين جودة الانتاج من خلال نقل ابتكارات التكنولوجيا الحديثة يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	4.55	.520	0.114	4
١٨–نقل التكنولوجيا الحديثة لرفع كفاءة الانتاج يحقق أهداف التنمية المستدامة	4.62	.507	0.110	2
١٩–إعادة تدوير مخلفات الإنتاج يحقق أهداف التنمية المستدامة	4.61	.508	0.111	3
٢٠–استخدام التكنولوجيا الحديثة يقلل من التلوث البيئى مما يحقق أهداف التنمية المستدامة	3.99	.299	0.075	1
٢١–استخدام الألواح الشمسية كطاقة نظيفة ومتجددة يحقق أهداف التنمية المستدامة	4.50	.520	0.116	5
جميع الفقرات معاً	4.3485	.410	0.094	–

المصدر: من اعداد الباحث من مخرجات (تحليل الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج SPSS. V 26).

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي:

- تبين من نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث (أهمية جذب الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة) ان العبارة رقم (٢٠) قد حازت على المرتبة الأولى من بين

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أسئلة المحور الثالث ويدعم ذلك متوسط الحسابي بلغ (٣,٩٩)، بانحراف معياري قدره (٠,٢٩٩) ومعامل اختلاف يساوى (٧,٥%) وبذلك نستنتج الموافقة على ان استخدام التكنولوجيا الحديثة يقلل من التلوث البيئي مما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

- وقد بينت العبارة رقم (١٨) في المرتبة الثانية بمتوسط (٤,٦٢)، بانحراف معياري قدره (٠,٥٠٧) ومعامل اختلاف يساوى (١١%) نستنتج الموافقة التامة على ان نقل التكنولوجيا الحديثة لرفع كفاءة الانتاج يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- وقد بينت العبارة رقم (١٩) في المرتبة الثالثة بمتوسط (٤,٦١)، (٠,٥٠٨) ومعامل اختلاف يساوى (١١,١%) نستنتج الموافقة التامة على ان إعادة تدوير مخلفات الإنتاج يحقق أهداف التنمية المستدامة.
- وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للمحور المحور الثالث للدراسة (أهمية جذب الاستثمارات فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة) ان المتوسط الحسابي الكلى للمحور يساوي (٤,٣٥)، وان الانحراف المعياري يساوى (٠,٤١٠) باتجاه عام لدرجة الاستجابة بالموافقة التامة على عبارات المحور الثالث (أهمية جذب الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)، وهي مؤشرات تدل على ان أهمية جذب الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تمارس من وجهة نظر عينة الدراسة في صورتها العامة بدرجة كبيرة جدا.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

جدول (٨): نتائج الاختبارات الإحصائية للفروض العلمية للدراسة

الفرض	نص الفرض العلمي	التأثير	مستوى الدلالة	القرار
الأول	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات.	.835	***	قبول
الثاني	يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجذب الاستثمارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة	.604	***	قبول

*** مستوى معنوية (دلالة) p-Value اقل من ٠,٠٠١

من خلال النتائج المتوصل إليها فى الدراسة تبين الآتى :

١. وجود تأثير ذو دلالة معنوية قوى للحوافز الضريبية على جذب الاستثمارات.
٢. وجود تأثير ذو دلالة معنوية لجذب الاستثمارات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣. لا تتحقق التنمية المستدامة الا من خلال جذب الاستثمارات كوسيط بينها وبين الحوافز الضريبية.
٤. يساعد تطبيق الحوافز الضريبية في المشروعات الاستثمارية على زيادة الإنتاج.
٥. تؤدى الحوافز الضريبية إلى تقليل الضريبة للمستثمرين مما يزيد حجم العائد على الاستثمارات.
٦. تساهم الحوافز الضريبية من خلال تشجيعها للاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٧. تعد الحوافز الضريبية من أكثر الانواع الجاذبة للاستثمار قبولا وانتشارا.
٨. يُظهر حجم الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمستثمرين حجم الدعم المُقدم من قبل الدولة لتشجيع الاستثمارات.
٩. جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية أحد المحاور الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

١٠. أن التنمية المستدامة والمحافظة على مقدرات الأجيال القادمة مسئولية الفرد والمجتمع والدولة مسئولية مشتركة على حد سواء.

وبناءاً على ما تم التوصل إليه من نتائج يتضح أن الاستثمار الاجنبي يلعب دورا محوريا فى حركة تدفقات التنمية المستدامة لما يمتلكه من كثافة رؤوس الاموال وهذا ما اتفقت عليه دراسة (مفيد جرجس، ٢٠٢١) فى الاستثمار، ودراسة (أسماء مصطفى، ٢٠١٧) فى وجود أثر معنوى للحوافز الضريبية على الاستثمار فى جمهورية مصر العربية، ووجود علاقة طردية قوية بين الحوافز الضريبية وجذب الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية وأهمية تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال زيادة منح وتطبيق الحوافز الضريبية في المشروعات الاستثمارية والتى تؤدى إلى زيادة الإنتاج والدخل القومى، وتقليل معدل البطالة ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جمهورية مصر العربية.

التوصيات

فى ضوء ما انتهت إليه الدراسة فإنه يمكن الخروج ببعض التوصيات على النحو التالى:

١. زيادة منح الحوافز الضريبية لتحفيز زيادة القدرة على التوسع في الاستثمارات.
٢. ضرورة جذب الاستثمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣. تطبيق زيادة الإعفاءات الجمركية لجذب الإستثمارات.
٤. نقل واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقليل التلوث البيئي ورفع كفاءة الانتاج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٥. تفعيل نظم الحوافز والضمانات فى قانون الاستثمار للمستثمرين ليعمل على تنمية قطاع الإستثمار في مصر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٦. تشجيع التشريعات الحديثة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية فى وجود إطار قانونى شامل وفعال وتحديد جهات معينة تكون مسئولة عن التشريعات القانونية الخاصة بالإستثمارات بأنواعها.
٧. ضرورة العمل وانشاء البنية التحتية الجيدة لجذب المزيد من الاستثمارات.
٨. إعادة تدوير مخلفات الإنتاج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٩. ضرورة استخدام الألواح الشمسية كطاقة نظيفة ومتجددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
١٠. العمل على دعم الابتكارات الحديثة في الانتاج لمواكبة السوق العالمي.
١١. ضرورة تعزيز دور الدولة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاستثمارى والمحافظة على مقدرات الوطن فى المستقبل من خلال القنوات الرسمية للدولة.

المراجع

احمد رجب (٢٠٢٠): تطور التشريع الاستثمارى في مصر وأثره في جذب الاستثمار المباشر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،جامعة المنصورة، المجلد ١٠، العدد ٤، ص ١١٠٢

القيسى (٢٠١٥): دور الإعفاءات الضريبية في جذب الإستثمار الاجنبى المباشر، رسالة شهادة دبلوم عالى، جامعة بغداد.

أسماء مصطفى الأطرش (٢٠١٧): الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار، مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، ص١٥٤ :١٨٠

برابح محمد (٢٠١٥): دور السياسة الضريبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية، الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، كلية الحقوق، جامعة المدية، عدد١٢، ص ٣٣٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

بن زموری خيرة (٢٠١٩): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الجزائر، ماجستير، ص٤

جيهان سيد (٢٠٢١): دور الاقتصاد غير الرسمى فى تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد١، ص ٦٣٧: ٦٨٥

حسين عبد الباقى (٢٠٢١): أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية، مصر، مجلة الفكر المحاسبي، مقالة ٣، العدد الأول، ص ٨

حسين محمد (٢٠١٦): التطور التشريعي للاستثمار فى مصر وأثره على جذب الاستثمار، مصر، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ص ٢

صفوت عبد السلام عوض الله (٢٠٠٢): الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٧

صلاح زين الدين (٢٠١٥): دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر، المؤتمر العلمى الثانى، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

عبد المجيد سلاوي (٢٠١٦): السياسة المالية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ص٢٦

عبد المسيح سمعان (٢٠١٧): التنمية المستدامة، المؤتمر العلمى التاسع عشر: التربية العلمية والتنمية المستدامة، القاهرة: الجمعية المصرية للتربية العلمية، ٣٣–٨٨

عمرو محمد يوسف (٢٠١٧): مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر، المؤتمر العلمى الثالث: كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الاسكندرية

فتح الإله محمد أحمد محمد (٢٠٢١): استخدام مدخل الحوافز الضريبية في تفعيل المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، العدد١، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية، ص ٦١

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

مصطفى حامد رضوان (٢٠١٧): الحوافز ودورها في دعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد٦٣، ص ٦٥٣

مفيد ماهر امين جرجس (٢٠٢١): الدور المنوط بالاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عمليات التنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد١، ص ٢٩٥: ٣١٨

ميس ياسر (٢٠١٧): الإعفاءات الضريبية وأثرها على تحقيق الأهداف الضريبية، فلسطين، رسالة ماجستير، ص ٢٣

نسيمة بن غالم (٢٠١٥): التحكم فى الاداء الشامل للبنوك التجارية فى ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقى، ص أ

نور الهدى زيادة (٢٠١٧): الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار، الجزائر، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ص٢٤ :٢٥

نورزاد عبد الرحمن الهيتي (٢٠١٧): مقدمة في المالية الدولية، عمان، دار المناهج للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، ص١٨٠

يحيى حسين على (٢٠٢٢): المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الاجنبى فى مصر، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٣، العدد١، ص ١٠٨٥: ١١٢١

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

THE ROLE OF TAX INCENTIVES IN ATTRACTING INVESTMENTS AND ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT AN APPLIED STUDY ON THE MINISTRY OF MILITARY PRODUCTION

Wageeh M. Ashry[(1)]; Amgad H. Abdel Rahman[(2)] and Mohammad A. Nassar[(3)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3)Ministry of Military Production

ABSTRACT

The study aimed to determine the role of tax incentives in attracting investments and achieving sustainable development goals in the Arab Republic of Egypt by identifying the forms of these incentives and their impact on attracting investments and directing them in a manner consistent with the economic and financial policy of the state. The study dealt with presenting the previous experiences through which the researchers worked hard in crystallizing the concepts of tax incentives, and determining their success factors to attract more local and foreign investments that contribute to achieving sustainable development goals, and trying to reach proposals to enable the leaders of the Ministry of Military Production to encourage and attract more investments, and an attempt to reach proposals to enable the leaders of the Ministry of

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

Military Production to encourage and attract more investments. To achieve the goal of the study, the descriptive analytical approach was used to collect data and information using a random sample method from employees of the Ministry of Military Production, where the researchers distributed (500) surveys to the study sample, and (403) surveys were recovered with a recovery rate of (80.6%), which is a good percentage for statistical analysis, and (SPSS v.26) program was used to test the research hypotheses in addition to (AMOS v.26).

The most important results of the study were the presence of a significant effect of tax incentives on attracting investments, as it was found that there is a significant effect of attracting investments on achieving sustainable development goals. The most important recommendations of the study were the need to increase the granting of tax incentives for local and foreign investment projects to stimulate the expansion of investment projects, the need to issue modern legislation to attract local and foreign investments, and the need to use modern technology and clean renewable energy to reduce environmental pollution in order to achieve sustainable development goals.

Keywords: Tax incentives, Investments, Sustainable development, Development goals.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178